



## صاحب السعادة عبدالله بن احمد زينل علي رضا

وزير التجارة والصناعة - المملكة العربية السعودية

ويشكل نجاح الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص تحدياً مهماً في عملية التنمية الصناعية. تبنى الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص في ضوء الاهداف التي يضعها كل مجتمع لنفسه، وبحسب الموارد التي يخصصها لتحقيق هذه الاهداف، اي انه كلما ارتفعت الاهداف كلما تطلب تحقيقها تعميق الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص، وستعتمد الاستراتيجية الوطنية للصناعة في المملكة تبنى مستوى الشراكة العميقة والاستراتيجية حسب الحالة للقطاعات الصناعية. ويعد هذا التبنى من التحديات الاساسية التي تصبو الاستراتيجية الى معالجتها.

عندما تتشارك الدولة مع القطاع الخاص في الاختيار الصناعي تتحقق التنمية الصناعية من خلال تبني العديد من المبادرات على المستوى الوطني والاقليمي، ومثال ذلك تبني تطوير المناطق الصناعية وفق الممارسات الدولية الحديثة مثل اسلوب منصات التنمية في المناطق، ومناطق التقنية الصناعية، والمجمعات والتجمعات المحلية والاقليمية وغيرها، اضافة الى ما تتيحه قنوات التحالفات الاستراتيجية من فرص استثمارية.

وقد تم وضع هدف استراتيجي حتى عام ١٤٤١ هـ على اساس رفع مساهمة الصناعة في اجمالي الناتج المحلي الى ٢٠٪ بحلول عام ١٤٤١ هـ والوصول الى مركز متميز في الخريطة الصناعية العالمية.

وسيتم العمل على تحقيق هذا الاستهداف من خلال عدة اهداف محدودة تعمل على اهم المتغيرات الصناعية المؤثرة على الاداء الصناعي وهي:

١- مضاعفة القيمة المضافة الصناعية بثلاثة امثال.  
٢- مضاعفة نسبة المصنعات ذات القاعدة التقنية من ٣٠٪ الى ٦٠٪ من اجمالي الانتاج الصناعي.

٣- مضاعفة نسبة الصادرات الصناعية من ١٨٪ الى ٣٥٪ من اجمالي الصادرات.  
٤- مضاعفة نسبة العمالة الوطنية في الصناعة من ١٥٪ الى ٣٠٪ وزيادة تعدادها خمسة اضعاف.

وتتكون وثيقة الاستراتيجية الوطنية للصناعة التي تم اقرارها مؤخراً من ثلاثة اجزاء اساسية وستة فصول، ويختص الجزء الاول بمناقشة اهمية

اود ان اوكد هنا ما تمثله التنمية الصناعية من دور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة وبناء اقتصاد متوازن قادر على المنافسة عالمياً، وذلك عن طريق تنوع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد الكبير على النفط.

فمن اجل زيادة نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي والاجمالي واستغلال الميزة النسبية للمملكة كانت لنا رؤية تعتمد على بناء صناعة منافسة عالمياً تقوم على الابداع والابتكار واداة اساس في تحويل الموارد الوطنية الى ثروة مكتسبة مستدامة وذلك من خلال تنمية وتعظيم عائدات هذه الموارد الوطنية التي تتميز بها المملكة واستثمارها في بناء ثروة بشرية منتجة وصناعة تحويلية ذات قيمة مضافة عالية.

ان هذه الرؤية تحقق موقعا تنافسيا عالمياً مستداماً، وتهدف الى استغلال الموارد الوطنية (الانسان والنوارد الطبيعية) واستثمارها على المدى الطويل من اجل تحويلها الى ثروة وطنية ينعم بها المجتمع، كما تحقق الاستمرارية في عملية التنمية الوطنية الشاملة والمستدامة، وكذلك تحقيق الرخاء لمواطني المملكة عن طريق تحسين مستوى المعيشة وتوفير فرص العمل. وتبرز الصناعة على انها الاداة الاساسية من بين الادوات الاخرى المتاحة للمجتمع لتحقيق الموقع المستهدف في استراتيجية التنمية طويلة المدى حيث تشد استثمار جميع الموارد الوطنية والفرص المتاحة لتحقيق نمو صناعي يضع المملكة على خارطة الصناعة العالمية ويحول هيكل الصناعة الوطنية الى بنية تقنية عالمية من خلال مجمعات صناعية متميزة تشكل منصات صناعية متطورة وفق انجح الممارسات الدولية تنتشر في جميع انحاء المملكة وتوفر فرص عمل تتلائم مع الطموح الوطني ومن خلال عقد شراكات وطنية قوية وعالمية فعالة.

وتهدف الاستراتيجية الوطنية للصناعة الجديدة الى توضيح الدور المناط بالقطاع الصناعي تأديته في النمو والتنمية وتنويع الاقتصاد من اجل استغلال الثروات في المملكة والميزات النسبية من اجل تحقيق عائدات اكبر ومن ثم استثمارها لتوطين الخبرات كما انها تشرح السياسات المتبعة والوسائل اللازمة لتحقيق ذلك الدور.



والسويق المتميزة، وإيجاد برامج تدريب للعمالة من أجل رفع كفاءتهم وإنتاجيتهم وتوفير التمويل اللازم لها وكذلك تسهيل التبادل فيما بينها وبين المنشآت الكبيرة. وتهدف الاستراتيجية الوطنية للصناعة في المحور الثالث من محاور الاستراتيجية الثمانية والخاص بتطوير مجتمع الأعمال الصناعي والمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة توزيع المهام على برامج المحور الخمسة التي تشمل:

- برنامج دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة
- برنامج الحاضنات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
- برنامج مراكز موارد الأعمال
- برنامج مركز التنافسية والتحديث الصناعي
- برنامج اليات التمويل الصناعي

ويتضح من هذه الاستراتيجية توجيهها الى تفعيل دور هذه المنشآت الصغيرة والمتوسطة ضمن التجمعات الصناعية وإيجاد حاضنات أعمال لتعزيز قيامها في مختلف مناطق المملكة، وكذلك تقديم الحوافز الجيدة والدعم الكافي لاستمرارها في أعمالها. ومن الناحية العلمية فقد تم توجيهنا للمسؤولين عن تطوير خطط تنفيذ الاستراتيجية بتعظيم الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة فتم تفعيل وتطوير التعاون مع الجامعات ومعاهد البحوث المتخصصة وكليات التعليم الفني والتدريب المهني وإيجاد مراكز للمعلومات التقنية والتصنيعية والتسويقية الخاصة بتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتسهيل النفاذ إليها من قبل هذه الشركات، كما تم توجيهنا لهم كذلك بتزويدها بأخر ما توصلت إليه تقنيات الاتصالات والمعلومات في الإدارة والإنتاج والتسويق.

لاشك ان ضعف التكامل الصناعي بين القطاعات الصناعية في دول مجلس التعاون يعيق نمو المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة الخليجية حيث تمثل هذه المنشآت حوالي ٨٠٪ من إجمالي المصانع الخليجية بحسب معيار حجم رأس المال المستثمر وحوالي ٦٥٪ بحسب معيار حجم العمالة. هذه الحقيقة تستدعي الاهتمام بعنصرين هامين من عناصر التنمية في عالم اليوم وهما التكامل الصناعي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

**صاحب السعادة عبدالله بن احمد زينل علي رضا**  
وزير التجارة والصناعة - المملكة العربية السعودية

الاستراتيجية وضرورتها وبيانات الوضع الراهن التي اعتمدت لصياغتها، اما ما يخص الجزء الثاني فيشكل الاستراتيجية بأهدافها ومنطلقاتها واسسها وسياسات تنفيذها، وبين الجزء الثالث تنفيذ الاستراتيجية من خلال ثمانية محاور ويشتمل كل منها على عدة برامج وطنية كبرى.

اما ما يخص الفصول الستة فان الفصل الاول يختص بمناقشة اهمية النمو والتنمية والعلاقة فيما بينها وبين الصناعة، اما الفصل الثاني فيختص بالوضع الراهن للصناعة في المملكة من ناحية الاداء مقارنة مع مجموعة من الدول المنتجة بشكل مدروس، بينما يقدم الفصل الثالث التطلعات المستقبلية للصناعة من أجل استغلال الفرص المتاحة وإيجاد حلول للقضايا القائمة، بينما يتطرق الفصل الرابع الى الاستراتيجية الوطنية بدا من الرؤية والغايات والمنطلقات وصولاً الى الأهداف العامة وسبل تحقيقها، ويعرض الفصل الخامس محاور العمل الثمانية التي تحقق الأهداف المنشودة وذلك وفق خطط خمسية تتماشى مع خطط المملكة التنموية، اما الفصل السادس والآخر فيناقش الطرق اللازمة لتوفير الموارد المالية والبشرية لتحقيق الاستراتيجية.

وفيما يختص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة فنحن نرى انها من اهم القطاعات على مستوى الاقتصاد الكلي لذا فقد اوليناها اهتماما كبيرا من أجل ترسيختها وتطويرها لتحقيق الأهداف المرجوة منها. ان هذه المنشآت تستطيع الاستفادة من صغر حجمها في التجاوب السريع مع المتطلبات المتغيرة على عكس المنشآت الكبيرة التي يكون من الصعوبة إعادة تشكيلها حسب الطلب الذي تواجهه لذا عندما يكون لدينا عدد وافر من المنشآت الصغيرة والمتوسطة نعلم انها ستكون قادرة على التوريد السريع وكذلك استطاعتها على مواكبة التقدم التقني الذي يحصل على مستوى العالم، لذا فان هذه المنشآت متى ما حظيت بالدعم على اسس صحيحة فانها تمثل اللبنة الأساسية لمستقبل صناعي يدعم الاقتصاد الوطني.

ومن هذا المنطلق يتم الاهتمام وتقديم الدعم لهذه المنشآت من أجل رفع إنتاجيتها وتنافسيتها عن طريق تدريب هذه المنشآت على أساليب الإنتاج